



Journal of Economics and Administrative Sciences (JEAS)



Available online at <http://jeasiq.uobaghdad.edu.iq>

التدقيق المشترك وأثره على القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

م.د. اياد دخيل سليم
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة تكريت

م.د. مثنى روكان جاسم
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة تكريت
07723458660

م.د. اشرف هاشم فارس
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة تكريت

aead54@tu.edu.iq

Muthana.R.52@tu.edu.iq

Ashrafalabdoon@tu.edu.iq

Received: 5/9/2020

Accepted :16/9/2020

Published :December / 2020

هذا العمل مرخص تحت اتفاقية المشاع الابداعي نسب المصنّف - غير تجاري - الترخيص العمومي الدولي 4.0

[Attribution-NonCommercial 4.0 International \(CC BY-NC 4.0\)](https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/)



مستخلص البحث

يهدف البحث إلى التحقق من مدى إمكانية برنامج التدقيق المشترك في تحسين القيمة السوقية للشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. وتمثلت العينة بـ 10 شركات عراقية مدرجة في سوق العراق للفترة الممتدة من سنة 2014-2017 (2 سنة قبل التطبيق و 2 سنة بعد التطبيق) واستند البحث على فكرة مفادها ان التدقيق المشترك يعزز ثقة المستثمرين ويرفع مستوى الأمان لديهم نتيجة تقديم تقارير مالية تتسم بالجودة والموثوقية، وبالتالي يشير ذلك لأخبار سارة في السوق تنعكس ايجاباً على اسعار الأسهم والقيمة السوقية للشركات التي تتبنى التدقيق المشترك. وتشير نتائج التحليل لوجود تحسن في القيمة السوقية لكن هذا التحسن لا يعزى لتطبيق التدقيق المشترك، لذا تم التوصل إلى ان التطبيق الالزامي للتدقيق المشترك ليس ذو تأثير معنوي على القيمة السوقية وانما نتيجة لتحسن أداء الشركات ، ويوصي البحث الهيئات المعنية بضرورة عدم الزام الشركات بالتدقيق المشترك وأن تكون مسالة تطبيقه طوعية ليعكس نوايا الشركات بشأن تحسين جودة تقاريرها.

المصطلحات الرئيسية للبحث: التدقيق المشترك، القيمة السوقية

المقدمة

خلال العقود الثلاث الماضية حدثت العديد من الانهيارات المالية لشركات عالمية كبرى بعد ان شهد المدقق الخارجي لها بسلامة سجلاتها، وهذا ما جعل مهنة التدقيق محل شك من قبل المستثمرين وأصحاب المصالح الاخرين، وبسبب مخاوف الجهات التنظيمية من سيطرة شركات التدقيق الكبرى (Big 4) على سوق العمل؛ كان لابد لتلك الجهات إعادة النظر في معايير التدقيق وتبني العديد من الإصدارات الدولية والمحلية ، والتي كان احد صورها في وضع برنامج التدقيق المشترك لغرض تعزيز جودة عملية التدقيق وتعزيز استقلالية المدقق الخارجي، ولتخفيف العبء المفروض على المدقق مقارنة بتطبيق انواع التدقيق الاخرى.

ونظراً لأهمية تطبيق برنامج التدقيق المشترك في تحقيق جودة عملية التدقيق وتحسين جودة التقارير المالية وبما يؤثر بصورة ايجابية على ثقة المستثمرين ويضفي نوع من الطمأنينة لدى المتعاملين في السوق وجميع الشرائح المستخدمة للمعلومات المحاسبية المدققة، لذا وفق المنطق سينعكس اثر تبني التدقيق المشترك في ارتفاع القيمة السوقية لاسهم الشركات والسندات الخاصة بها. وبناء على التجارب الدولية لتبني التدقيق المشترك والمنافع المتوقعة من تطبيقه فقد الزم البنك المركزي العراقي المصارف الاهلية بتطبيقه بصورة اجبارية¹، لذا يهدف هذا البحث إلى بيان أثر التطبيق الالزامي عبر اختيار عينة من الشركات العراقية التي طبقت برنامج التدقيق المشترك.

البحث الاول / منهجية البحث ودراسات سابقة

أولاً: منهجية البحث

1- مشكلة البحث

تشير الدراسات إلى ان تعيين مدققين يشير إلى اخبار سارة في سوق راس المال، كما يتوقع ان تكون مهمة التدقيق اسهل واكثر فاعلية في حال تكليف مدققين اثنين، لذا تتمثل مشكلة البحث بالتساؤل الاتي: هل يؤثر تطبيق برنامج التدقيق المشترك في تحسين القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية؟

2- فرضية البحث

تتمثل فرضية البحث بالاتي:

يؤثر تطبيق برنامج التدقيق المشترك في تحسين القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

3- أهمية البحث

ان تطبيق التدقيق المشترك بشكل الزامي في العراق يمثل نسخاً للتجربة الفرنسية الناجحة في هذا الصدد، ويأتي ذلك نتيجة لتشابه العديد من الجوانب المؤسسية لاسيما النظام القانوني ونظام التمويل، وتتمثل الغايات الاساسية للتطبيق الالزامي في زيادة جودة التقارير المالية لتعزيز كفاءة سوق راس المال وبالتالي توزيع الموارد النادرة بشكل سليم بين الشركات المتنافسة على التمويل. فضلاً عن ذلك يتم تطبيق التدقيق المشترك للحد من احتكار مكاتب التدقيق لسوق العمل الذي ينتج عنه انخفاض الاستقلالية وبالتالي انخفاض ثقة المستثمرين في التقارير المالية. وفي ضوء تلك المنافع تكمن أهمية التدقيق المشترك وأهمية البحث في هذا الصدد.

4- اهداف البحث

يهدف البحث إلى:

- 1- بيان الأسس النظرية للتدقيق المشترك والدافع وراء تطبيقه ومدى ارتباطه بجودة التدقيق وانعكاس ذلك على قيمة الشركة.
- 2- التأكد من مدى تحقيق المنافع المتوخاة من التطبيق الالزامي للتدقيق المشترك.
- 3- تقديم دليل تطبيقي حول هذا تأثير التدقيق المشترك على القيمة السوقية للشركة.

¹ بموجب الكتاب الصادر من البنك المركزي ذي العدد (9 / م / 167) في 2016/4/28 .

5- حدود البحث

تتمثل حدود البحث بعينة مختارة من المصارف الاهلية والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2014 الى 2017، وتقسّم الفترة إلى فترتين وهي فترة ما قبل تطبيق التدقيق المشترك (2014-2015) والثانية هي فترة ما بعد تطبيق التدقيق المشترك (2016-2017).

ثانياً: دراسات سابقة1- دراسات الاجنبية1-1 دراسة (Choi & Jeter,1992)

بحث بعنوان: (اثر تاهيل المدقق على معامل استجابة الأرباح)

The effects of qualified audit opinions on earnings response coefficients

باستخدام عينة من الشركات العامة في الولايات المتحدة تم اختبار مدى استجابة أسعار الأسهم للقوائم المالية التي تم تدقيقها بواسطة شركات التدقيق الكبار (Big 4) والقوائم المدققة من قبل شركات التدقيق غير الكبار. والنتائج توضح أن استجابة أسعار اسهم الشركات المدققة من قبل شركات التدقيق الكبار هي أعلى بكثير من المدققة من قبل غير الكبار.

2-1 دراسة (Francis et al.2009)

بحث بعنوان: (تقييم متطلبات التدقيق المشترك في فرنسا: هل التعاون في العمل بين شخصين افضل من الانفراد؟)

Assessing France's joint audit requirement: Are two heads better than one?

تقوم هذه الدراسة باختبار اثر هيكل الملكية على اختيار المدققين المشتركين وانعكاس ذلك الاختيار على ادارة الارباح. وذلك من خلال قياس الفروق المعنوية بين الشركات التي تختار اثنين من مكاتب التدقيق الاربعة الكبار وبين الشركات التي لديها مدقق واحد على الاقل من الاربعة الكبار ومدقق ثان من غير الاربعة الكبار، وتوصلت الدراسة إلى ان الشركات ذات الملكية المتنوعة غير العائلية تختار مدققاً واحداً من شركات التدقيق الاربعة الكبار (Big4) مقترناً بمدقق ثان من غير الكبار (non-Big4)، ووجد أن الشركات التي تستخدم مدققاً واحداً من شركات التدقيق الاربعة الكبار (Big4) مقترناً بمدقق ثان من غير الكبار (non-Big4) لديها مستحقات غير طبيعية تزيد الدخل مقارنة بالشركات التي لا تستخدم مدققين من الأربعة الكبار.

3-1 دراسة (Zerni et al.2012)

بحث بعنوان: (هل التدقيق المشترك يحسن من جودة التدقيق)

Do Joint Audits Improve Audit Quality? Evidence from Voluntary Joint Audits

تبحث هذه الدراسة فيما إذا كان القرار الطوعي بتوظيف شركتين لتدقيق الحسابات يؤثر في جودة التدقيق. واستخدمت عينتين من الشركات المساهمة والخاصة في السويد. وتشير النتائج التجريبية بأن عمليات التدقيق المشتركة الطوعية مرتبطة إيجابياً بجودة التدقيق لكل من الشركات المساهمة والخاصة.

4-1 دراسة (Hoti et al.2012)

دراسة بعنوان: (اثر رأي المدقق على أسعار الأسهم: دليل من كرواتيا وسلوفينيا)

Effects of Audit Opinion on Stock Prices: The case of Croatia and Slovenia

الهدف من هذه الدراسة هو تحديد آثار الإعلان عن التقارير المالية المدققة للشركات المساهمة على أسعار الأسهم، وبيان أهمية التدقيق فيما يتعلق بتفسير تفاعلات تحركات أسعار الأسهم (التقلبات). وتوصلت الدراسة أن جودة التدقيق ورأي المدقق لها تأثير على نمو أسعار الأسهم.

5-1 دراسة (Khajavi & Zare,2016)

دراسة بعنوان: (اثر جودة التدقيق على مخاطر انهيار أسعار الأسهم في بورصة طهران)

The Effect of Audit Quality on Stock Crash Risk in Tehran Stock Exchange

تهدف هذه دراسة إلى فحص تأثير جودة التدقيق على مخاطر انهيار الأسهم في بورصة طهران، وتم اعتبار تخصص الصناعة للمدققين كمؤشر على جودة التدقيق، وتشير النتائج إلى وجود علاقة سلبية ومعنوية بين جودة التدقيق والتقلب التصاعدي والتنازلي، من ناحية أخرى وجد ان هناك علاقة سلبية بين جودة التدقيق وانهيار أسعار الاسهم.

6-1 دراسة (Hadi et al.2017)

بحث بعنوان: (اثر التدقيق المشترك والروابط السياسية في تكلفة راس المال)

Joint audit, political connections and cost of debt capital

بحثت هذه الدراسة اثر التدقيق المشترك والروابط السياسية للعائلات المالكة في تكلفة راس المال لعينة من الشركات غير المالية المدرجة في البورصة من دول مجلس التعاون الخليجي، ووجدوا ان هناك تأثير سلبي للتدقيق المشترك على تكلفة الديون، ويكون هذا التأثير أكثر وضوحاً في الحالات التي تكون فيها الشركات قد اختارت مدقق واحد على الاقل من شركات التدقيق الاربعة الكبار مقترنا بمدقق اخر من غير شركات التدقيق الاربعة الكبار. وتصلوا ايضا إلى أن التدقيق المشتركة ذو تأثير كبير في تخفيض تكلفة الديون للشركات التي لديها علاقات سياسية.

2- دراسات عربية**1-2 دراسة (الجبر والسعدون، 2014)**

بحث بعنوان: (اثر المراجعة المشتركة على جودة الارباح المحاسبية)

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار اثر التدقيق المشترك في جودة الارباح المحاسبية وذلك عبر اجراء مقارنة بين الشركات التي تتبنى التدقيق المشترك والشركات التي تتبنى التدقيق المفرد، وجد ان هناك تأثير لتطبيق التدقيق المشترك على جودة الارباح المحاسبية، وعند تقسيم العينة حسب الزامية تطبيق التدقيق المشترك، وجد تأثير سلبي للتطبيق الالزامي على جودة الارباح المحاسبية في حين لم يوجد هناك تأثير للتطبيق الاختيار للتدقيق المشترك على جودة الارباح المحاسبية.

2-2 دراسة (يوسف، 2015)

بحث بعنوان (اثر تفعيل مدخل المراجعة المشتركة على كفاءة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن الغش في القوائم المالية)

هدفت هذه الدراسة إلى قياس تأثير التدقيق المشترك على الكفاءة المهنية للمدقق وانعكاس ذلك على جودة عمل المدقق في مسألة الكشف عن الأخطاء والغش، على عينة من الشركات المدرجة في البورصة المصرية، وقد توصلت الدراسة إلى ان تقديرات مدققي الحسابات في ظل التدقيق المشترك لمخاطر الغش في القوائم المالية وكفاءتهم في اكتشاف ذلك الغش تكون اعلى مقارنة مع المدققين في ظل التدقيق الفردي.

تحليل الدراسات السابقة ومساهمة البحث الحالي:

من خلا استعراض الدراسات السابقة يمكن ان نستنتج الاتي:

1- ان جودة التدقيق تساعد على زيادة ثقة المستثمرين مما ينعكس ذلك على زيادة اسعار الاسهم وتخفيض تكلفة الديون. إذ تشير دراسة (Zerni et al.2012)،(يوسف، 2015) إلى ان التدقيق المشترك يساعد على تحسين جودة التدقيق هذا من جهة. ومن جهة أخرى تشير دراسة (Choi & Jeter,1992)، (Khajavi & Zare,2016)، (Hoti et al.2012) إلى ان جودة التدقيق تؤثر ايجاباً على أسعار الأسهم وبالتالي على القيمة السوقية للشركات.

2- بما ان التدقيق المشترك يرتبط بجودة تدقيق اعلى وان جودة التدقيق ترتبط ايجاباً مع سعر السهم، لذا من المتوقع ان يؤثر التدقيق المشترك بشكل ايجابي على القيمة السوقية. وهذا ما سيتم اختباره تجريبياً في البحث الحالي للتأكد من صحة ذلك الافتراض والتأكد من مدى فاعلية التطبيق الالزامي للتدقيق المشترك في البيئة العراقية.

المبحث الثاني / الإطار النظري للبحث

أولاً: التدقيق المشترك- المفهوم، والدوافع

امتازت الآونة الأخيرة بالاهتمام المتزايد من قبل الباحثين بالتطورات التي طرأت على طبيعة وسياسة سوق خدمات التدقيق للتعرف على الظواهر المرتبطة بذلك السوق ولتوظيف الأدوات الخاصة بالبحث بهدف قياس وتفسير تلك الظواهر، فضلاً عن تحديد أثارها الايجابية والسلبية على ذلك السوق ، ومن اهم هذه الظواهر هو التدقيق المشترك (Joint Audit) ، في هذا البحث سنسلط الضوء على تأثير تطبيقه الزامياً على القيمة السوقية للشركات.

1- مفهوم التدقيق المشترك

نتيجة للالتزامات المالية والانهيارات المفاجئة التي حدثت لأغلب شركات الاعمال بضمنها شركات التدقيق ادى ذلك الى اهتزاز ثقة مستخدمي التقارير المالية لتلك الشركات ، مما دفع ذلك جميع الهيئات المهنية للبحث بصورة جدية عن اجراءات واساليب تعيد الثقة بمهنة التدقيق ، حيث اصدرت المفوضية الاوربية عام (2010) الورقة الخضراء² وبموجبها تم طرح امكانية تعميم تجربة فرنسا في الزام الشركات بتطبيق برنامج التدقيق المشترك بصورة اجبارية والذي يقصد به تعيين اثنين من المدققين بصورة تضامنية في تدقيق منشأة واحدة واصدار تقرير موحد عنها (Bédard et al.2014:3).

وقد عرف التدقيق المشترك على انه تدقيق بشكل متقدم للحكم على التقارير المالية، فضلاً عن اعتباره اسلوب مدعم للتدقيق في ابداء الرأي بتلك التقارير، مما يعزز عملية التدقيق واستقلالية المدققين وتنمية قدراتهم في مواجهة الخلافات التي من الممكن ان تحدث مع ادارة الشركات الخاضعة للتدقيق، وذلك من خلال توحيد الافكار والتعاون البناء بينهم فضلاً عن الانسجام المهني العالي والمناقشة التامة في كافة الامور التي تواجههم ، ويبدأ تطبيق هذا النوع من التدقيق بداية بعملية التخطيط وتنسيق الاعمال وكذلك الاجراءات المتخذة من قبلهم وصولاً الى اصدارهم تقرير التدقيق بصورة موحدة ومتكاملة وتضامنية (Zerni, et al., 2012:733).

كما عرف التدقيق المشترك بأنه قيام مدققين اثنين يمثلان مكتبان تدقيق مختلفان بتدقيق حسابات المنشأة، ويصدران تقرير تدقيق مشترك يوقعان عليه معاً، ويتحملان بموجبه المسؤولية بشكل مشترك، وغالباً ما يقومان بالتخطيط المشترك لعملية التدقيق مع توزيع مهام العمل الميداني فيما بينهما(الجبر والسعدون،2014:285).

وقد عرف بأنه تكليف شركتي تدقيق لإجراء عملية تدقيق مشتركة وتحمل المسؤولية الكاملة عن تدقيق المجموعة بأكمله ، أي تدقيق حسابات المجموعة وجميع المكونات؛ ومن الناحية العملية يتم توزيع مهام عملية تدقيق المكونات واختبار دورات الأعمال وأنظمة المعلومات بين الشركتين ، ثم يقوموا بمراجعة عمل بعضهم البعض(ICAEW,2019:4).

بعد التعرف على مفهوم التدقيق المشترك لا بد من الإشارة إلى مفهوم التدقيق المزدوج لكي لا يكون هناك لبس بين المصطلحين، إذ يقصد بالتدقيق المزدوج(الثاني) إجراء عملية التدقيق من قبل مدققين مستقلين، حيث يقوم كل منهما بتدقيق جزء معين من معلومات الشركة ومن ثم يصدران تقارير منفصلة خاصة بهما ، ثم بعد ذلك يتم استخدامها من قبل مدقق آخر يقدم في النهاية تقرير عن الكيان ككل(Mazars,2011:5). وعرف أيضاً بأنه قيام شركة تدقيق واحدة (تسمى مدقق المجموعة) بتقديم رأي التدقيق (الرأي الموحد) بشأن القوائم المالية الموحدة مع شركة أخرى (أو أكثر) مسؤولة عن تدقيق جزء أو أكثر من معلومات الكيان. حيث يتم توزيع مدققي المكونات بحسب الشركة أو(خط العمل أو الجغرافيا) أو حسب دورة الاعمال مثلاً شركة (A) تختبر الضرائب والأدوات المالية ، والشركة (B) تختبر أنظمة تكنولوجيا المعلومات وإدارة المخزون. وفي عملية التدقيق المزدوجة يتحمل مدقق المجموعة المسؤولية الكاملة عن الرأي الموحد بالرغم من أن بعض عمليات تدقيق المكونات يتم تنفيذها من قبل شركة أخرى. فالشركة الأخرى مسؤولة فقط عن المكونات التي تقوم بتدقيقها ومسؤولة أيضاً عن أي اختبار تدقيق آخر قد تقوم به بناء على طلب مدقق المجموعة(ICAEW,2019:3).

² يتمثل عنوانها (بسياسة التدقيق: دروس من الازمات) اذ اقترح بموجبها العديد من الاجراءات وكذلك الاليات التنظيمية التي تعمل على اعادة الثقة والمصادقية العالية بالتقارير المالية المنشورة ، فضلاً عن معالجة تركيز سوق التدقيق وانخفاض الثقة في استقلالية ونزاهة مدقق الحسابات ومن اهم تلك الاجراءات (دوران مدقق الحسابات ، لجان التدقيق ، مدخل التدقيق المشترك). (Baldauf & Steckel,2012: 12)

يسمى التدقيق المزدوج بتدقيق الشريك ويعرفه (Arens et al.) بأنه اعتماد شركة التدقيق على شركة أخرى مختلفة لإجراء جزء من عملية التدقيق عندما يكون لدى العميل عمليات واسعة النطاق. يُطلق على المدقق الأساسي الذي يصدر الرأي حول القوائم المالية بالمدقق الرئيسي (وفق معايير PCAOB) أو يسمى بالشريك المسؤول عن تعاقدها (وفق معايير AICPA). أما المدقق الآخر الذي يؤدي العمل على المعلومات المالية للمكون يسمى مدقق المكون (وفق معايير AICPA) (Arens et al. 2014:57). واستناداً إلى ما سبق يمكن توضيح الفروق الجوهرية بين التدقيق المشترك والتدقيق المزدوج من خلال الجدول الآتي:

جدول (1)

أوجه الاختلاف بين التدقيق المشترك والتدقيق المزدوج

أوجه الاختلاف	التدقيق المشترك	التدقيق المزدوج أو تدقيق الشريك
الهيكلية	يتكون هيكل فريق التدقيق من اثنين فقط يمثلان مكاتب تدقيق مستقلة.	يتكون من اثنين أو أكثر ويمثلان مكاتب تدقيق مستقلة ويكتسب احدهم صفة المدقق الرئيسي (أو مدقق المجموعة).
محل التدقيق	تدقيق القوائم المالية المنفردة لكيان معين من قبل مدققين مستقلين.	تدقيق المعلومات المالية لجزء من كيان معين من قبل مدقق واحد مستقل، أو تدقيق القوائم المالية لكيان تابع لمجموعة من قبل مدقق واحد مستقل.
أداء العمل	مشترك: مدققين لنفس الكيان بينهما ارتباط في تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق.	منفصل: مدقق لكل جزء من الشركة أو لكل كيان من المجموعة، ليس بينه وبين المدقق الآخر ارتباط في تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق.
التقرير	التقرير موحد ومشترك من قبل مدققين اثنين.	تقرير منفصل لكل مدقق عن كل جزء من الشركة أو كيان، ويتم تجميعها من قبل مدقق رئيسي بتقرير موحد.
المسؤولية	تضامنية	محدودة فقط بما يتعلق بنطاق عمل الشريك، بينما المدقق الرئيسي (مدقق المجموعة) يتحمل المسؤولية كاملة عن التقرير الموحد.

المصدر: من اعداد الباحثين

2- دوافع تبني التدقيق المشترك وحجج المؤيدين

من الدوافع وراء تبني التدقيق المشترك سواء كان بصورة الزامية او اجبارية هي ان الاطراف التي تستخدم القوائم المالية من مستثمرين ومقرضين يفضلون ان تخضع تلك القوائم لأكثر من مدقق ليتأكدوا قدر الامكان من جودة واستقلالية عملية التدقيق (علي، 2015: 364). كما اضاف (Bédard et al., 2014) ان من اهم الدوافع للاهتمام بتطبيق التدقيق المشترك هو مواجهة احتكار السوق فيما يتعلق بمهنة التدقيق والهيمنة عليه من مكاتب المحاسبة والتدقيق الكبرى (Big 4) وخصوصاً في الولايات المتحدة الامريكية فضلاً عن دول الاتحاد الاوربي، اذ ان اختيار بعض اعضاء الفريق من (Non - Big 4) يحد من هذا الامر وكذلك يشجع شركات التدقيق الناشئة كما في تجربة فرنسا ، علماً لا يوجد مانع قانوني من فرض هيمنتها رغم تشخيصه (Bédard et al., 2014:5). في حين يفضل ان يكون فريق التدقيق المشترك من طرفين الاول من التدقيق الكبرى (Big 4) والآخر من مكاتب التدقيق المتوسطة والصغيرة (Non - Big 4) لما له من اهمية في نقل الخبرات وتفاعلها وتراكمها بينهم فضلاً عن انه يحد من تركيز السوق وكذلك انخفاض تكاليف اتعاب عملية التدقيق في حالة الاعتماد على مكاتب التدقيق الكبيرة (Big4) (Humphrey et Al, 2011: 435). وسواء كان تطبيق التدقيق المشترك بصورة اجبارية او اختيارية سيؤثر ايجابياً على جودة التدقيق، اذ وفق المنطق والدراسات التجريبية كلما زادت اتعاب علمية التدقيق كلما أدى ذلك الى تحسين الجودة وكذلك القيمة المضافة لعملاء التدقيق مقارنة بالخسائر التي من الممكن ان تلحق بهم نتيجة فشل عملية التدقيق برمتها (يوسف ، 2015: 443).

يلاحظ أن أهم دوافع تبني التدقيق المشترك هي احتمالية تحسين جودة عملية التدقيق التي تمنح المصداقية للقوائم المالية، ويذكر في هذا الصدد (Zerni et al., 2012:4-5) اربع حجج يتبناها مؤيدي وجهة النظر هذه، أولاً: أن تعيين شركتي تدقيق مختلفتين يساعد العميل في ان يسمح لشركات التدقيق بالقيام بعمليات التدقيق بالتناوب وبالنتيجة حماية استقلالية المدقق. وفي المقابل يساعد التدقيق المشترك أيضاً المدققين على معرفة وفهم العمليات التجارية للعميل، وبالتالي تجنب الجانب السلبي المحتمل من تناوب المدقق متمثل بعدم الإلمام بأعمال العميل وذلك في ظل منهج التدقيق المنفرد. ثانياً: من المرجح أن يكون التهديد لاستقلالية المدقق

الناتج عن العلاقات الاقتصادية بين العميل وشركة التدقيق أقل في ظل نهج التدقيق المشترك مما هو عليه مع نهج المدقق الواحد، لأنه في عمليات التدقيق المشتركة يتم توزيع اتعاب التدقيق وأتعاب الاستشارات بين شركتي تدقيق مختلفتين، بمعنى ان اتعاب التدقيق الاجمالية تعد باهظة بالنسبة للعميل بينما بالنسبة لشركتي التدقيق تكون ضئيلة وليست ذات اهمية ولا تتحمل المساومة، وبالتالي ، قد تتخذ شركتا التدقيق المختلفتان موقفاً أقوى ضد الضغط من المديرين أو المالكين المسيطرين، وبالتالي يبلغون عن آرائهم حول حسابات العملاء بشكل أكثر استقلالية. ثالثاً: تنخفض احتمالية قبول شركتي التدقيق في نفس الوقت لضغط العميل بشأن عدم الإبلاغ عن الانتهاكات المكتشفة مقارنة بالتدقيق الفردي، فمن حيث الجوهر فإن عدم الإبلاغ عن الانتهاك المكتشفة والاستعداد للمصادقة على القوائم المالية التي تخرج بشكل كبير عن مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً قد يتطلب تواطؤاً من ثلاثة أطراف. بالمعنى النظري للعبة من المرجح أن العقوبات المتوقعة بسبب التقارير منخفضة الجودة قد تجاوز المنافع المتوقع الحصول عليها من قبل المدقق الاوّل والثاني في ظل التدقيق المشترك مقارنة بمنهج التدقيق الفردي ، مما يزيد من احتمالية الإبلاغ الصادق، رابعاً: ان التدقيق يوفر نوع من التأمين الضمني للمستثمرين في حالة فشل التدقيق ، يمكن للمستثمرين مقاضاة المدققين لاسترداد خسائرهم الناتجة عن الاعتماد على قوائم مالية خاطئة، فكلما كانت شركة التدقيق أكبر زادت قيمة التأمين وبالتالي ارتفعت قيمة التدقيق، وفي حالة عمليات التدقيق المشتركة فمن البديهي أن تتمتع شركتا التدقيق معاً بقيمة تأمين أعلى من شركة تدقيق منفردة، وفي هذا الصدد يشير (Brown et al,2011; 116) ان شركات التدقيق الكبيرة لديها المزيد من الموارد المالية الوفيرة فقد تسهم "جيوبها الممتلئة" deeper pockets" أيضاً في زيادة مخاطر التقاضي، ولهذه الأسباب قد يعتقد الزبائن أن شركات التدقيق الكبرى توفر تأكيداً أكبر عن القوائم المالية المعدة للأطراف الخارجية، لذا يلجأ الزبائن إلى تعيين شركات تدقيق كبيرة نسبة إلى جودتها الكبيرة.

بالرغم من الحوافز والدوافع التي تشجع على تبني عملية التدقيق المشترك الا ان هناك معارضون لتطبيقه بصورة الزامية. ويرون بأن التدقيق المشترك يؤثر سلباً على جودة واستقلالية اداء المدقق ومن اهمها مسألة التقاعس بدون تعمد ، ويعني ذلك ان يأمل او يفترض المدقق في تنفيذ الاعمال الموكلة اليه من اكتشاف عملية الغش او التحريف الجوهرى المحتمل على شريكه في عملية التدقيق ، حيث انهم يفترضون نفس الشيء مما يقلل مستوى الاختبارات الاساسية التي من المفروض ان يجرونها، ينتج عن هذه التبعية ادلة اثبات اقل ومستوى جهد متدني بجهد اقل مما يخفض مستوى جودة عملية التدقيق الى ادنى مستوى ، فضلاً عن مسألة اجور اتعاب عملية التدقيق والتي من المحتمل ان تكون مرتفعة لأمرين الاوّل طبيعة برنامج التدقيق المشترك يستلزم تكليف مكثبين بعملية التدقيق ففي هذه الحالة يجب دفع اتعاب لهم بدل من مكتب واحد كما في حالة التدقيق المفرد ، اما الثاني في حال تكليف مكاتب التدقيق الكبرى (Big 4) والتي تكون اجور اتعابها مرتفعة قياساً بالمكاتب الاخرى (Ittonen & Tronnes , 2015: 33).

وقد يكون من الصعب على شركتي تدقيق متنافستين أن تتعاونتا بشكل وثيق أثناء إجراء عملية التدقيق مما يؤدي إلى تبادل معلومات غير كاف، وقد تؤدي المنافسة بين المدققين حول الحصول على حصة أكبر من الأعمال في السنوات القادمة إلى إعاقة التعاون وحتى الإضرار بجودة التدقيق بسبب عدم كفاية تبادل المعلومات. علاوة على ذلك ، فإن المعايير المحاسبية التي تتضمن قدر كبير من حرية التصرف والمرونة يمكن أن تجعل التعاون صعباً بين المدققين وتؤدي إلى تعارض كبير فيما بينهم (Bisongo & De luca, 2016:4). بالرغم من التعارض بين وجهات النظر المؤيدة والداعمة تشير الدلائل من البحوث التجريبية إلى أن التدقيق المشترك يوفر فوائد عديدة منها:

- 1- إن المصادقية العالية للمعلومات المحاسبية تخفض من تكلفة رأس المال عن طريق تقليل مخاطر معلومات المستثمرين عبر تطوير سمعتها من خلال تعيين مدققان ذوي جودة عالية وسمعة عالية (Hadi et al.2017).
- 2- أن تعيين شركتي تدقيق منفصلتين بدلاً من واحدة يشير إلى "أخبار سارة" للسوق لأنه يعطي انطباعاً لدى المتعاملين بتحقيق جودة التقارير المالية للشركة (Zerni et al.2012).
- 3- يؤدي تطبيق التدقيق المشترك إلى تخفيض تأثير تركيز الملكية العائلية في الشركات، والذي ينتج عن هذا التركيز الاعتماد بشكل كبير على منشآت المحاسبة والتدقيق الكبرى (Big 4)، يقابله زيادة في درجة عدم التماثل المعلومات بين الإدارة والملاك (Francis et al. , 2009: 40).
- 4- ان تطبيقه اختيارياً يؤثر ايجابياً في تحسين جودة الارباح وكذلك امكانية الاعتماد على القوائم المالية (Bisongo & De luca , 2016).

مما سبق نستنتج ان مبررات تطبيق التدقيق المشترك لم تظهر صدفة انما هي نتيجة تجربة رائدة طبقت في بعض الدول، ويرى الباحثين ان مستوى الاحتمالية للأثار الايجابية في حال تطبيق برنامج التدقيق المشترك تكون اكبر من السلبية. لذا يتوقع أن يحقق التدقيق المشترك تحسين جودة مهنة التدقيق بصورة عامة واعادة الثقة قدر الامكان بنزاهتها ومصداقيتها بعد الازمات التي تعرضت لها ، فضلاً عن انعكاس ذلك في حماية مصالح الاطراف المستخدمة للتقارير المالية للشركات الخاضعة لعملية التدقيق وفق هذا البرنامج والحد من ممارسات ادارة الارباح وبما يحسن من جودة تقريرها المالية ، كما ان تطبيقه يقلل العبء المفروض على المدقق مقارنة بتطبيق انواع التدقيق الاخرى.

ثانياً: القيمة السوقية للشركات

1- مفهوم القيمة السوقية

عرف العامري القيمة السوقية بانها القيمة التي تتداول بها الاسهم العادية في سوق الاوراق المالية، وتتمثل بالسعر الذي يحدده البائعون والمشترون عند المتاجرة بالأسهم، وتحسب القيمة السوقية لاسهم الشركة عن طريق ضرب السعر السوقي للسهم العادي في عدد الاسهم المصدرة (العامري، 2010: 476). ويؤكد ذلك Alexander et al. عندما عرفوها بانها سعر السهم في نهاية السنة المالية مضروباً في عدد الاسهم بحوزة المساهمين (Alexander et al, 2012: 328).

وللسهم اكثر من قيمة منها (حسين ، 2016: 73):
قيمة اسمية: وهي القيمة التي يتم اصدار السهم بها.
قيمة سوقية: وهي القيمة التي تمثل سعر السهم في الاسواق المالية.
قيمة دفترية: وهي قيمة السهم المحاسبية والتي يتم احتسابها بطرح جميع المطلوبات والاسهم الممتازة من الموجودات وقسمتها على عدد الاسهم العادية المتداولة.
قيمة النصفية: وهي القيمة الفعلية للسهم العادي والمتوقع استلامها في حال بيع جميع موجودات الشركة بقيمتها السوقية وتسييد المطلوبات وبما فيها الاسهم الممتازة، وما يتبقى يتم قسمته على الاسهم العادية.
وان القيمة السوقية للسهم تمثل السعر الذي تباع أو تشتري به الاسهم في سوق الاوراق المالية، وتوجد عوامل عدة تؤثر فيها، تتمثل بالتوقعات المستقبلية للربحية والتوزيعات ونمو الشركة فضلاً عن العوامل الاقتصادية والاخرى. وتكون القيمة السوقية متوفرة بشكل يومي عن طريق الصحف وشبكة الانترنت لتسهيل المتاجرة بها. ومن الجدير بالذكر ان القيمة السوقية للأسهم المصدرة مسبقاً (على سبيل المثال سعر السهم في المبادلة بين المستثمرين) ليس لها تأثير في حصة حملة الأسهم من حقوق ملكية الشركة (Wild, 2005: 443).

بين (Bali, et al., 2016) ان مؤشر قيمة السوق يتمثل بأنه القيمة الرقمية لقياس مقدار التغيرات الحاصلة في أسواق الاوراق المالية وذلك من خلال تحديد قيمته في المرحلة الاولى ، وبعدها يتم الشروع بأجراء المقارنة الخاصة به عند اي نقطة زمنية وعلى اساس ذلك يتم تحديد مقدار التغير لحركات الاسواق سواء كان ارتفاعاً أم انخفاضاً ، فضلاً عن انه يعد مؤشر السوق الحقيقي كمقياس لأدائه سواء في البلدان النامية ام المتقدمة ، وذلك لكونه اسلوباً سهلاً في تحول الاداء في الاقتصاد بصورة كمية واعتماد المستثمرين عليه كمرجع بالأسواق المالية بوضوح ، فضلاً عن ان مؤشراتته تتمثل بمجموع ما تتضمنه الاسهم والسندات المتداولة في سوق الاوراق المالية للشركات المدرجة فيه ، ان حركة اسعار تلك الاسهم والسندات تعكس اتجاه الاسعار في الاسواق المالية مستقبلاً كونها تعد اداء للمضاربة لتحقيق الارباح لتلك الشركات، من خلال متابعة تلك الاسهم يمكننا تقييم اداء الشركات المكونة فضلاً عن اعتبارها مؤشر خاص في زيادة او نقصان القيمة السوقية لها (الشمري والجليحاوي ، 2019: 188).

2- قياس القيمة السوقية

ان قياس القيمة السوقية يعد من الامور المهمة وبصورة خاصة في القطاع المصرفي والتي على اساسها يتم تقييم الاداء لتلك المصارف ، من خلال تعظيم القيمة السوقية للسهم يعظم القيمة السوقية للشركات فقد ذكر Alsaedi المعادلة التالية التي يمكن من خلالها قياس القيمة السوقية

$Market\ value\ of\ the\ firm = f(Net\ profit, Dividends, retained\ earnings)$

من المعادلة اعلاه نلاحظ انه تم قياسها بناءً على التحليل للأرباح المحاسبية، فقد اعتبرت القيمة السوقية كدالة لصافي الربح الذي تحقق من الاستثمار الحالي فضلاً عن ان الارتفاع في صافي الربح يؤثر ايجابياً في ارتفاع سعر السهم، كذلك انها تعتمد على توزيعات الارباح التي تدفع لحملة الاسهم، وبذلك فإن

السياسة الخاصة بتوزيع الأرباح وكذلك الأرباح المحتجزة تمثل سياسة الاستثمار التي ستساهم بصورة فعالة في تحقيق الأرباح المستقبلية (Alsaedi,2010:95).
في حين استخدم Nekhili & Cherif نسبة Tobin's Q في عملية قياس القيمة السوقية للشركات (Nekhili & Cherif,2011:304).
اذ تحسب نسبة Tobin's Q كما في المعادلة الآتية:

$$\text{Tobin's Q} = (\text{Market value of equity} + \text{book value of debt}) / \text{book value of assets}$$

من خلال المعادلة اعلاه يمكننا ان نوضح من خلال مؤشراتنا ان القيمة التي تكون اكبر من واحد تشير الى النمو في اداء المنشأة، اما اذا كان العكس فذلك يشير الى ان فرص النمو تكون ضعيفة او غير متوفرة (Rahman & Shah,2013:837).

من خلال ما اورده Alexander et al.2012 وآخرون لقياس القيمة السوقية فيمكننا قياسها من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{القيمة السوقية لمنشأة} = \text{سعر السهم في نهاية السنة المالية} \times \text{عدد الأسهم بحوزة المساهمين.}$$

المبحث الثاني/ الجانب التطبيقي

1- انموذج البحث

سيتم استخدام نموذج الانحدار ادناه لاختبار فرضية الدراسة المتعلقة في بيان اثر التدقيق المشترك كمتغير مستقل في القيمة السوقية كمتغير تابع ولضبط العلاقة بينهما تم استخدام اللوغاريتم الطبيعي لأصول الشركة للتعبير عن حجم الشركة وعوائد السهم.

$$MV = a_0 + \beta_0 J\text{-Audit} + \beta_1 \text{size} + \beta_2 \text{return} + e$$

حيث أن:

MV = متغير معتمد يعبر عن القيم السوقية ويتم احتسابه من خلال (سعر السهم في نهاية السنة المالية × عدد الأسهم بحوزة المساهمين)

J-Audit = متغير وهمي يأخذ قيمة (0) في الفترة ما قبل تطبيق التدقيق المشترك و (1) بعد تطبيق برنامج التدقيق المشترك

Size = متغير ضابط يعبر عنه باللوغاريتم الطبيعي لأصول الشركة لقياس حجم الشركة

Return = متغير ضابط يعبر عن عائد السهم من أرباح الفترة.

E = الخطأ المعياري

2- النتائج والتحليلات

1-2 إحصاءات وصفية

تشير نتائج الجدول (2) إلى ان متوسط القيمة السوقية (MV) للشركات عينة البحث في فترة (2014-2015) ما قبل تطبيق التدقيق المشترك قد بلغت 293 مليار دينار عراقي بينما بلغت القيمة السوقية في فترة (2016-2017) ما بعد تطبيق التدقيق المشترك قيمة قدرها 307 مليار دينار عراقي، وتشير النتائج إلى تحسن طفيف في القيمة السوقية بعد تطبيق التدقيق المشترك، وهذا ما يتفق مع فرضية البحث، في حين بلغ متوسط قيمة الأصول (Assets) للشركات عينة البحث في الفترة ما قبل تطبيق التدقيق المشترك قيمة 680 مليار بينما بعد التطبيق بلغت 659 مليار وهي اقل من الفترة السابقة. وقد بلغ متوسط عائد السهم في الفترة ما قبل التطبيق قيمة قدرها 0.0413 بينما في الفترة الثانية بلغ متوسط العائد 0.0502 ويشير ذلك الى تحسن في معدل العائد للسهم في الفترة الثانية، وقد تم استخدام معدل العائد كمتغير ضابط لعزل تأثيره على القيمة السوقية للشركة ككل. وتبدو النتائج للوهلة الأولى ان هناك تأثير للتدقيق المشترك على القيمة السوقية، ولمزيد من التحليل سوف يتم تطبيق نموذج الدراسة للتأكد من صحة الفرضية.

جدول (2) إحصاءات وصفية لمتغيرات الدراسة

Std. Error	Std. D.	Mean	N	الفترة	المتغيرات
15906148307	71134457751	293277901845	20	2015-2014	MV
20802098436	93029812355	307750000000	20	2017-2016	
93230822047	416940911393	680822576941	20	2015-2014	Assets
75305690305	336777285232	659310303992	20	2017-2016	
0.0074873	0.0334841	0.0413	20	2015-2014	Return
0.0090606	0.0405201	0.0502	20	2017-2016	

2-2 نتائج تحليل الانحدار واختبار الفرضية

تشير النتائج الظاهرة في الجدول (3) إلى ان الانحدار يلبي شروط السلامة الإحصائية وهذا ما تشير له قيمة اختبار (Durbin-Watson) حيث بلغت 1.752 أي بمعنى ان المتغيرات خالية من مشكلة التعدد الخطي، وتشير قيمة (R²) إلى وجود تأثيرات للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع حيث بلغت قيمة (R²) 0.365 وان نموذج الانحدار بشكل كلي ذو معنوية عالية بدلالة قيمة F البالغة (6.911) وعند مستوى معنوية بلغ (0.001) وهو اقل من مستوى المعنوية الافتراضي (0.05) وبذلك يمكن القول ان المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (36.5%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع القيمة السوقية (MV). لكن من خلال الجدول يلاحظ ان متغير التدقيق المشترك (J-Audit) ذو تأثير غير جوهري وضعيف على القيمة السوقية (MV) وهذا ما يشير له قيمة مستوى المعنوية البالغة (0.745) وهي اكبر من مستوى المعنوية الافتراضي (0.05). بينما متغير حجم الشركة (Size) فهو الاخر لا يمتلك تأثير على القيمة السوقية (MV) بدلالة مستوى المعنوية البالغة (0.094) اما المتغير الثالث عوائد السهم (Return) يعد ذو تأثير في المتغير التابع القيمة السوقية (MV) بدلالة مستوى المعنوية البالغة (0.010) وهو اقل من مستوى المعنوية الافتراضي (0.05).

يمكن ان نستنتج من ذلك ان التحسن في القيمة السوقية يعود إلى ارتفاع نصيب السهم من أرباح الفترة فضلا عن تأثيرات أخرى خارج اطار النموذج الاحصائي.

وبناء على ذلك واعتمادا على النتائج الاحصائية وبعد تحقق مجموعة الاعتبارات التي تفسر معنوية معادلة الانحدار نستدل على رفض فرضية البحث وقبول الفرضية البديلة، موفرة بذلك اجابة مفادها " لا يؤثر تطبيق برنامج التدقيق المشترك في تحسين القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق العراق "

جدول (3) نتائج تحليل الانحدار

P-value	t-Statistic	Coefficients	Variables
0.000	12.911	23.162	(Constant)
0.745	0.328	0.019	J-Audit
0.094	1.720	0.115	Size
0.010	2.735	2.490	Return
		0.365	Adjusted R ²
0.001		6.911	F-statistic
		1.752	Durbin-Watson

الاستنتاجات والتوصيات

1. أن التدقيق المشترك نشأ عن حاجة مجتمع الاعمال والهيئات المهنية لتعزيز مصداقية القوائم المالية، فالقوائم المالية غير المدققة لا تعد ذات قيمة ما لم يتم تدقيقها من قبل مدقق، لذا من البديهي ان قيمة القوائم المالية تتعزز أكثر اذا خضعت لفحص مدققين اثنين يتحملون المسؤولية المشتركة بشأنها. تعني المسؤولية المشتركة بشكل أساسي أن كلا المدققين يتحملان مخاطر التدقيق الناشئة عن احتمال فشل المدقق الآخر في أداء مهامه في عملية التدقيق وهذا من شأنه ان يحقق ميزة الاشراف التبادلي، وبالتالي فإن التعاقد مع اثنين من مكاتب التدقيق يعطي قيمة ضمان عالية للمستثمرين بشأن مسالة التعويض في حال فشل عملية التدقيق.

2. يختلف التدقيق المشترك عن التدقيق المزدوج حيث الاول يتطلب مدققين اثنين يمثلان مكاتب تدقيق مستقلة للقيام بمهمة التدقيق واصدار تقرير موحد، بينما النوع الثاني من التدقيق يتطلب مدقق لكل جزء من اجزاء الشركة أو لكل كيان من المجموعة، ثم يصدر كل مدقق تقرير خاص بعمله، وفي النهاية يتم تجميع التقارير بتقرير موحد.

3. عند المفاضلة بين ايجابيات وعيوب تطبيق التدقيق المشترك نجد أن وجهة النظر المؤيدة تتغلب على وجهة النظر المعارضة، حيث يحتج المعارضون بمسألتين هما اتعاب التدقيق الكبيرة واتكال احد المدققين على المدقق الاخر، فالمسألة الأولى تعد بحد ذاتها مؤشر على جودة التدقيق فبالرغم من أن اتعاب التدقيق الاجمالية تعد باهظة بالنسبة للعميل إلا انها بالنسبة لشركتي التدقيق تكون ضئيلة ولا تتحمل المساومة والضغط من قبل العميل، اما الثانية فيمكن تجاوزها عبر الاتفاق على تقاسم العمل كما يحدث في حالة التدقيق المزدوج. لذا فإن مستوى احتمالية تحقق الأثار الايجابية في حال تطبيق برنامج التدقيق المشترك تكون اكبر من السلبية.

4. تشير غالبية الأدبيات إلى ان جودة التدقيق تعزز من اداء السهم والقيمة السوقية للشركة.
5. بما ان التدقيق المشترك يرتبط بشكل منطقي مع الجودة فإن تطبيقه يشير إلى اخبار سارة في السوق، لكن النتائج التي تم التوصل إليها من خلال تحليل بيانات عينة البحث تشير إلى ان التدقيق المشترك ليس ذو تأثير جوهري في القيمة السوقية للشركات في البيئة العراقية، ويعزى ذلك إلى ان التدقيق المشترك قد تم تطبيقه بصورة اجبارية على فئة معينة من الشركات (المصارف الخاصة) وأن الغرض من تطبيقه من قبل الشركات ليس بدافع تحسين جودة التقارير وانما لمجرد الوفاء بالمتطلبات التنظيمية وتطبيق توجيهات الهيئات المشرفة (البنك المركزي) وبالتالي فإن المستثمر يفضل أن تأتي أدوات تحسين الجودة بشكل طوعي وليس اجباري. فضلا عن ذلك أن تكلفة التدقيق المشترك ربما تكون عامل ذو تأثير عكسي على رغبة الأفراد في الاستثمار بشركات تتحمل تكاليف تدقيق عالية وهذا ما ينعكس على القيمة السوقية سلباً.

6. تشير نتائج التحليل إلى أن المتغير الضابط (Return) عوائد السهم من ارباح الفترة يؤثر ايجابياً على القيمة السوقية للشركة، فكلما ارتفعت عوائد السهم كلما زادت القيمة السوقية للشركة.

7. يوصي البحث الهيئات المعنية بضرورة عدم الزام الشركات بتطبيق التدقيق المشترك وانما تكون مسألة تطبيقه طوعية ليعكس نوايا الشركات بشأن تحسين جودة تقاريرها. فكلما كانت الشركة تحرى وتبحث عن سبل تحسين جودة التدقيق بشكل طوعي كلما زاد ذلك من موثوقية تقاريرها المالية وما لذلك من انعكاسات ايجابية على القيمة السوقية.

المصادر

أولاً: المصادر العربية

1. الجبر، يحيى علي، السعدون، ناصر محمد، (2014)، اثر المراجعة المشتركة على جودة الارباح المحاسبية للشركات المسجلة في سوق الاوراق المالية السعودي، مجلة الادارة العامة، عدد(2)، مجلد (54).
2. حسين، سطم صالح (2016). تأثير جودة الابلاغ المالي في سياسات توزيع الارباح وانعكاسه على القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد.
3. الشمري ، كمال كاظم ، الجليحاوي ، جلال فيصل (2019). صناديق الاستثمار وانعكاسها على مؤشر القيمة السوقية للأسهم (دراسة تجريبية المملكة العربية السعودية للفترة 2000-2017). مجلة جامعة بابل للعلوم البحتة والتطبيقية ، العدد (4)، المجلد(2) ، 184-195.
4. العامري، محمد علي إبراهيم، (2010) ، الادارة المالية المتقدمة، ط1، دار اثراء للنشر، عمان.
5. يوسف، حنان محمد ، (2015) أثر تفعيل مدخل المراجعة المشتركة على كفاءة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن الغش في القوائم المالية، مجلة الفكر المحاسبي ، العدد (2) ، 447-503.

ثانياً: المصادر الأجنبية

1. Alexander, D. R., Falta, M., & Willett, R. J. (2012). Using forecasting criteria to identify value relevance in the relationship between accounting numbers and market value. *Abacus*, 48(3), 316-347.
2. Arens, A., Elder, R., & Beasley, M. (2014). *Auditing and assurance services-An integrated approach; includes coverage of international standards and global auditing issues, in addition to coverage of.* Boston: Aufl.
3. Baldauf, J., & Steckel, R. (2012). Joint audit and accuracy of the auditor's report: an empirical study. *International Journal of Economic Sciences and Applied Research*, 5(2), 7-42.
4. Bédard, J., Piot, C., & Schatt, A. (2014). An evaluation of the French experience with joint auditing. Available at SSRN 2165595.
5. Bisogno, M., & De Luca, R. (2016). Voluntary joint audit and earnings quality: evidence from Italian SMEs. *International Journal of Business Research and Development [IJBRD]*, 5(1), 1-22.
6. Brown, P., Beekes, W., & Verhoeven, P. (2011). Corporate governance, accounting and finance: A review. *Accounting & finance*, 51(1), 96-172.
7. Choi, S. K., & Jeter, D. C. (1992). The effects of qualified audit opinions on earnings response coefficients. *Journal of Accounting and Economics*, 15(2-3), 229-247.
8. Francis, J. R., Richard, C., & Vanstraelen, A. (2009). Assessing France's joint audit requirement: Are two heads better than one?. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 28(2), 35-63.
9. Francis, J. R., Richard, C., & Vanstraelen, A. (2009). Assessing France's joint audit requirement: Are two heads better than one?. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 28(2), 35-63.
10. Hadi, A., Habib, A., Al-Yahyaee, K., & Eulaiwi, B. (2017). Joint audit, political connections and cost of debt capital. *International Journal of Auditing*, 21(3), 249-270.
11. Hoti, A. H., Ismajli, H., Ahmeti, S., & Dërmaku, A. (2012). Effects of Audit Opinion on Stock Prices: The case of Croatia and Slovenia. *EuroEconomica*, 31(2).
12. Humphrey, C., Kausar, A., Loft, A., & Woods, M. (2011). Regulating audit beyond the crisis: A critical discussion of the EU Green Paper. *European Accounting Review*, 20(3), 431-457.
13. Icaew, (2019) Shared and joint audits: are two auditors better than one? Available at: <https://www.icaew.com/-/media/corporate/files/technical/audit-and-assurance/the-future-of-audit/shared-and-joint-audits.ashx>
14. Ittonen, K., & Trønnes, P. C. (2015). Benefits and costs of appointing joint audit engagement partners. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 34(3), 23-46.
15. Khajavi, S., & Zare, A. (2016). The effect of audit quality on stock crash risk in Tehran Stock Exchange. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 6(1).

16. Mazars, (2010), What you need to know about joint audit. Available at:<https://www.mazars.be/content/download/871901/43927443/version//file/What%20you%20need%20to%20know%20about%20Joint%20Audit.pdf>
17. Nekhili, M., & Cherif, M. (2011). Related parties transactions and firm's market value: the French case. *Review of Accounting and Finance*. 10, No. (3) 1-34.
18. Saedi, A. S., (2010) "The effect of dividend policy on market value UK empirical study", Doctoral thesis, Durham Business school, Durham University, UK.
19. Wild, John J. (2005) "Financial accounting information for decision", Third edition, McGraw-Hill, USA .
20. Zerni, M., Haapamäki, E., Järvinen, T., & Niemi, L. (2012). Do joint audits improve audit quality? Evidence from voluntary joint audits. *European Accounting Review*, 21(4), 731-765.

Joint audit and its impact on the market value of firms listed on the Iraq Stock Exchange

Ashraf Hashem Faris
Ashrafalabdoon@tu.edu.iq

muthana rokan jasim
Muthana.R.52@tu.edu.iq

Ayad dakheel salem
aead54@tu.edu.iq

Received: 5/9/2020

Accepted :16/9/2020

Published :December / 2020



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International \(CC BY-NC 4.0\)](https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/)

Abstract

The research aims to investigate the possibility of joint auditing in improving the market value of Iraqi companies listed on the Iraq Stock Exchange. The sample was represented by 10 Iraqi companies listed in the Iraq market for the period from 2014-2017 (2 years before implementation and 2 years after implementation) and the research was based on the idea that joint auditing enhances investor confidence and raises their level of security as a result of providing quality and reliable reports, and thus This indicates good news in the market that reflects on the performance of stocks and the market value of companies that adopt joint auditing. The results of the analysis indicate an improvement in the market value, but this improvement is not due to the application of joint auditing, so it was concluded that the mandatory application of joint auditing does not have a significant impact on the market value, but this is due to the improvement in the performance of companies, and the research recommends that the concerned bodies should not be obligated to audit companies The question of its application is voluntary, to reflect the companies' intentions to improve the quality of their reports.

Key words: joint audit, market value